

الفلاحة اقتصاد بديل ورهان استراتيجي للتحرر من تبعية النفط في الجزائر

Agriculture is an alternative economy and a strategic bet for freedom from oil dependency in Algeria

نجد حمري^{1*}، عز الدين حملة²¹ جامعة آكلي محند أولحاج البويرة (الجزائر)، noudjoud.hamri@univ-bouira.dz² جامعة آكلي محند أولحاج البويرة (الجزائر)، Azeddinehamla89@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020-03-18

تاريخ القبول: 2020-08-23

تاريخ النشر: 2020-09-30

ملخص:

تعيش الجزائر في دوامة التبعية الاقتصادية باستيراد معظم المواد الاستهلاكية حتى البسيطة منها وأصبحت تستهلك أكثر مما تنتج (فجوة غذائية)، بل تحولت إلى ثالث مستورد للحبوب في العالم، ولم تستطع حتى تحقيق الأمن الغذائي، كما أنها لم تمتلك يوما خيارات في التصدير خارج المحروقات ولم تمتلك حتى صناعة يمكن لفائضها تصديره، وقد جاءت هذه الدراسة لتوضح أن الحكومات المتعاقبة لم تستند من تبعات أزمة 1986 ولا حتى أزمة 2014 ومن ثم تحديد مسؤوليات الإخفاق والخروج من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد بديل، لتلوح الأزمة في الأفق مرة أخرى في مارس 2020 بانتهيار قياسي لأسعار النفط، حيث تبقى الفلاحة هي الحل الأمثل والقطاع الأكثر إنتاجية في الجزائر الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز استقراره ويضمن استدامته، ليتحول اقتصادنا من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد أخضر.

كلمات مفتاحية: الفلاحة، تبعية النفط، الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية، التنوع الاقتصادي.

تصنيفات JEL : O13، L25، Q18.

Abstract:

Algeria lives in a downward spiral of economic dependence by importing most even simple consumables from it and consuming more than it produces (a food gap). Rather, it has turned into the third importer of grains in the world, and has not even been able to achieve food security, nor has it ever had options in exporting outside fuels. This study came to show that successive governments did not benefit from the consequences of the 1986 crisis, not even the 2014 crisis, and then define the responsibilities of failure and exit from the rentier economy to an alternative economy, for the crisis loomed again in March 2020 with a record collapse of oil prices, where agriculture remains the solution. Optimization and the sector Many productivity in Algeria, which guarantees the improvement of the performance of the economy, enhances its stability and ensures its sustainability, so that our economy can be transformed from a rentier economy to a green economy

Keywords: Agriculture, oil dependency, food security, food gap, economic diversification

Jel Classification Codes: O13, L25, Q18.

1. مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم فهو الركيزة الأساسية للتنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فالأمة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها، هي أمة جديرة بالاحترام، لأنها أمة تتطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي .

فالزراعة هي أحد أهم القطاعات الواجب تفعيلها في الجزائر إذ تعتبر الحل الأمثل لمواجهة أزمة تهاوي أسعار النفط ، لما تمتلكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية «إحلال الواردات» ، فالجزائر تواجه اليوم مشكلة غذائية حادة تتحدد ملامحها في تزايد الاعتماد على الخارج لتغطية الاحتياجات الغذائية الكلية، بسبب قصور الإنتاج الزراعي الوطني وفاتورة الواردات من السلع الغذائية تثبت ذلك حيث بلغت سنة 2018 ما يقارب 8,48 مليار دولار حيث تستورد الجزائر من الحليب واللحوم الحمراء والحبوب والسكر والقهوة والشاي والفواكه الجافة سنوياً أكثر من 50% من احتياجاتها، وبالرغم من مرور عقدين من الألفية الثالثة التي اعتبرت نقطة تحول في المسار التنموي الوطني بسبب توافق الظروف الداخلية والخارجية، واستعادة الجزائر لعافيتها و أمنها الداخلي والوفرة المالية التي أتاحها عائدات النفط، إلا أنها لم تنجح بنقل الاقتصاد الجزائري الى مرحلة النمو الاقتصادي والاجتماعي خارج الإيرادات النفطية، حيث كان الإخفاق كبيراً على مستوى تطوير النسيج الصناعي والقطاعين الفلاحي والسياحي، فقد ظل هذا القطاع و لعقود اقتصاداً مهمشاً، لا يفي بأهم دور له وهو تغطية حاجيات السكان المتزايدة من الغذاء، لكون السياسة الاقتصادية المنتهجة منذ الاستقلال المعتمدة على الريع البترولي قد أدت إلى غياب استراتيجيات واعدة غير ظرفية للنهوض بالقطاع الزراعي، وبالتالي برز ضعف الاستثمار في مشاريعه ، وغاب التكامل ما بين حلقات شعبه.

إشكالية البحث: في أغلب الأحيان لا تكون الأهداف المرسومة في أي مخطط في الجزائر مصحوبة بأرقام، كما هو الحال في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDA) 2001 الذي رسم لنفسه عدة أهداف من بينها رفع الإنتاج في كل الشعب الفلاحية بلا استثناء، وتوسعة المساحة الصالحة للزراعة عبر استصلاح الأراضي في إطار نظام منح امتيازات الاستغلال، لذا ليس بوسعنا أن نحدد بدقة إذا ما كان هدفه قد تحقق أم لا وإلى أي حد، إلا أننا يمكن أن نؤكد أن الاعتمادات الضخمة التي تقدر قيمتها بأكثر من 30 مليار دولار التي رصدتها الجزائر ما بين عامي 2000 - 2018 للقطاع الفلاحي لم تنجح في تقليص فاتورة الاستيراد على الأقل في منتجات استراتيجية مثل الحبوب والحليب والبقول الجافة التي تنفق الجزائر مليارات الدولارات سنوياً لاستيرادها هذا بالرغم من امتلاك الجزائر لموارد طبيعية هائلة من أراضي فلاحية وموارد مائية وتنوع نباتي وحيواني يمكن من خلاله أن نتجاوز مشكلة الأمن الغذائي.

ومن خلال ما سبق نتضح معالم إشكالية البحث في طرح التساؤل التالي:

كيف تبدو الفجوة بين الصادرات والواردات من السلع الغذائية؟ وما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحرير الاقتصاد الوطني من تبعية النفط ؟

فرضية الدراسة: الواقع يثبت أن تحليل الفجوة الغذائية في الجزائر يؤكد أن نسبة تغطية الصادرات للواردات من المواد والسلع الغذائية ضعيف جدا وفي تدهور، ومن جهة أخرى ليس هناك أدنى شك بأن انخفاض أسعار النفط منذ جوان 2014 قد كانت تداعياته على الاقتصاد الوطني وخيمة، لكن البحث عن حلول ممكن جدا إذ يمكن أن تدر الفلاحة على الجزائر عائدات مالية معتبرة، ليتحول اقتصادنا من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد أخضر.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.
- تحليل الفجوة الغذائية في الجزائر من خلال التعرض إلى الواردات والصادرات من السلع الغذائية.
- دور القطاع الفلاحي في تفعيل التنوع الاقتصادي لمواجهة أزمة انخفاض أسعار النفط مارس 2020.

تقسيم البحث: للإجابة عن الإشكالية المطروحة واثبات صحة فرضيتنا اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي، حيث قمنا باستعراض وتحليل البيانات المتعلقة بإنتاج وتصدير واستيراد المواد الغذائية وذلك بالاعتماد على البيانات الاحصائية، ثم تطرقنا إلى أهمية القطاع الفلاحي ودوره في قضايا التنمية باعتباره البديل الأمثل للاقتصاد الريعي في الجزائر في ظل التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

وعلى هذا تم تقسيم ورقتنا البحثية على النحو التالي:

- مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر؛
- الفجوة الغذائية في الجزائر (الواردات والصادرات من السلع الغذائية)؛
- الفلاحة الجغرافيا الاقتصادية الجديدة للجزائر.

2. مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

يلعب القطاع الفلاحي دورا فعالا في تحقيق أهداف التنمية الفلاحية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذا أولت الجزائر أهمية كبيرة لهذا القطاع خاصة بعد الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط منذ جوان 2014 لتعاود الانهيار مرة أخرى في 9 مارس 2020 ليصل سعر البرميل إلى أدنى قيمة له 27 دولار للبرميل وهي سابقة خطيرة جدا، لذا فالجزائر رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى زيادة الانتاج الزراعي إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي أو زيادة إنتاجية الأرض أو الإثنين معا، مما يساهم في تحقيق التنمية الزراعية التي لا يخفى أثرها البارز في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا كله بفضل ما يتوفر عليه هذا القطاع من موارد طبيعية ومائية وحيوانية ونباتية تؤهله إلى تحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد الوطني من خلال الزيادة في الناتج الداخلي الخام وفي نصيب الفرد منه.

1.2. المقومات الطبيعية: ويقصد بها الهبات التي منحها الله للجزائر في الطبيعة وتتمثل في:

2.1. الأراضي الزراعية: العالم يتقاسم فيما بينه 40 مليون هكتار من الأراضي ذات الجودة العالية، هذا العالم يحوز فيما بينه 8 مليون هكتار، منها 3 مليون هكتار موجودة بكاليفورنيا تدر علي الولايات المتحدة 600 مليار دولار، و1.3 مليون هكتار بإسبانيا تدر عليها 400 مليار دولار، أما الباقي 32 مليون هكتار تمتلكها الجزائر لوحدها 30% منها أراضي زراعية مستغلة بمساحة تقدر 8.5 مليون هكتار¹ كما تمتلك الجزائر نحو 20 مليون هكتار من السهول و9 ملايين هكتار من فضاءات الصيد البحري، و4.2 مليون هكتار من الغابات² التي تتمركز في المنطقة الشمالية من البلاد، بها أشجار الصنوبر، والبلوط، والفلين، والزيتون، وبصفة عامة فالأراضي الزراعية تشكل بين 16.5- 17.8% من المساحة الكلية للجزائر المقدرة بـ 2381741 كم³².

2.1.2. الموارد المائية: تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيفه، وتتلقى الجزائر 14 مليار م³ من الأمطار يستغل منها 1.5 مليار م³، وتقدر موارد المياه المتجددة بنحو 19 مليار متر مكعب في السنة أي حوالي 450 متر مكعب للفرد في السنة. وبعد هذا أقل من 500 متر مكعب للفرد الواحد الموصى بها سنوياً والمعتبر بها على أنها عتبة ندرة الماء التي تشير إلى وجود أزمة مياه⁴، وتنقسم الجزائر إلى خمسة أحواض نهريّة رئيسية تضم 17 مستجماً مائياً وتتركز بشكل أساسي في الشمال، أما موارد المياه نوضحها في الجدول التالي :

الجدول رقم (01): لموارد المائية في الجزائر

المورد المائي	الحجم مليار متر مكعب	المنطقة
المياه السطحية المتجددة	11	الشمال والجنوب
المياه الجوفية المتجددة	2,5	الشمال
المياه الجوفية غير المتجددة	6.1	الجنوب

Source: Hamiche A, Stambouli A and Flazi S, 2016. 'A review on the water and energy sectors in Algeria: Current forecasts, scenario and sustainability issues'. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 41:261-276.

الجدول يوضح أن موارد المياه السطحية المتجددة تقدر بـ 11 مليار م³، حيث أن تدفقات المياه السطحية منخفضة في حوض الصحراء بـ 0,5 مليار م³ في السنة، في المقابل يعتمد الشمال بشكل أساسي على المياه السطحية حيث يتم تجميع ما يقرب من 7 مليار م³ في عدد من السدود المتوسطة والكبيرة ويحدث الجريان السطحي على شكل فيضانات سريعة وقوية تغذي السدود خلال موسم الأمطار القصير والذي يمتد عادةً من شهر ديسمبر إلى فبراير⁵

كما تقدر موارد المياه الجوفية بنحو 8,6 مليار م³، إلا أن الطلب أعلى بكثير في شمال البلاد. وتلبي أحواض المياه الجوفية المهمة في الصحراء الكبرى ما نسبته 96% من الطلب على المياه في الجنوب⁶.

فأحواض المياه الجوفية في المنطقة الجبلية في الشمال تقدر بـ 2.5 مليار م³ وهي ضحلة وتستغل باستخدام الآبار والينابيع، في حين تتم إعادة تغذية هذه الأحواض الجوفية بشكل طبيعي بمعدل 1,9 مليار م³ مكعب في السنة، أما المياه الجوفية في الجنوب تقدر بـ 6.1 مليار م³ وهي بشكل أساسي مياه أحفورية بقدرة منخفضة جداً على التجدد.

تحلية المياه: بوجود الجزائر على ساحل يبلغ طوله 1,622 كم، فقد بدأت في تحلية مياه البحر لتوفير مياه الشرب للمدن والبلدات الواقعة على بعد 60 كم من الساحل والجدول التالي يوضح القدرة الإنتاجية لمحطات التحلية.

الجدول رقم (02): محطات تحلية مياه البحر المشغلة منذ عام 2013

المحطات	صغيرة	كبيرة	الاجمالي
العدد	21	9	30
القدرة الإنتاجية (مليون م ³ /اليوم)	57500	1410000	1467500
الإنتاج (مليون م ³ /السنة)	21	541.6	535.6

Source: Hamiche A, Stambouli A and Flazi S, 2016. 'A review on the water and energy sectors in Algeria: Current forecasts, scenario and sustainability issues'. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 41:261-276.

الجدول اعلاه يوضح جهود الدولة في تحلية مياه البحر والتي أصبحت أولية في سياسة المياه الجديدة، وفي عام 2016، كانت البلاد تضم 11 محطة كبيرة لتحلية المياه قادرة على إنتاج ما يصل إلى 2,21 مليون متر مكعب من المياه المحلاة يوميا. وسيؤدي تشغيل محطتين إضافيتين إلى رفع الطاقة الإنتاجية الإجمالية إلى 2,3 مليون متر مكعب في اليوم بحلول عام 2020⁷.

كما اعتمدت الدولة أيضا عملية إعادة استخدام ومعالجة مياه الصرف الصحي، مما أدى إلى إصلاح المحطات القديمة وبناء محطات جديدة. ويتمثل الهدف في بناء 239 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي بطاقة إجمالية قدرها 1,2 مليار متر مكعب في السنة هو تخصيصها للري وبالتالي الحفاظ على الموارد المائية التقليدية إلى جانب زيادة الإنتاج الزراعي⁸.

3.1.2. المقومات النباتية: الإنتاج الزراعي في الجزائر متنوع، لكنه يخضع لعامل التقلبات المناخية. مما يجعله يتغير من سنة إلى أخرى. ومن أهمها: الحبوب والخضر الجافة والأشجار المثمرة التي تقدر مساحتها بـ 1 مليون هكتار من أهم أنواعها الزيتون الذي يغطي 450 ألف هكتار، الكروم التي تقلصت مساحتها إلى 97696 هكتار أما الحمضيات التي تتركز في الشريط الساحلي تقدر مساحتها بـ 65 ألف هكتار وهي من أجود الحمضيات في العالم لأنها بيو، أما صحراءنا الشمالية الشرقية غنية بواحات النخيل التي تقدر بـ 18.7 مليون نخلة، تتوزع على 17 ولاية، إلا أنه توجد سبعة ولايات رئيسية في إنتاج التمور بالجزائر هي: الوادي، بسكرة، بشار، ورقلة، وادي ميزاب، تمنراست، أدرار، بمساحة إجمالية تقدر 170.000 هكتار (الهكتار يعادل 10 كلم مربع)⁹، تحتل ولاية بسكرة المرتبة الأولى في إنتاج دقلة نور.

1.2. 4. الثروة الحيوانية: يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان، وتزداد أهميته أكثر نظرا لنقله في تركيبة الإنتاج الزراعي، وأهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر هي الأبقار والأغنام والماعز والخيول والإبل، بالإضافة إلى الدواجن والأسماك.

وقد أشارت الدراسات إلى أنّ الجزائر تحتلّ المرتبة الثانية في إنتاج الأغنام بعد السودان، وذلك بنسبة 10.5% من ثروات الوطن العربي، كما أنّ إجمالي الثروة الحيوانية في الجزائر يُقدّر بمليون رأس بقر، و26 مليون رأس من الماعز، و50 ألف رأس من الخيل بمختلف سلالاته¹⁰ بالرغم من هذه الثروة التي تمتلكها الجزائر إلا أنها تحولت في السنوات الأخيرة إلى مستورد للحوم المجمدة من الهند والبرازيل وتايلند، وذلك لأسباب عديدة ربما أهمها نقص وغلاء الأعلاف بسبب الظروف الطبيعية، مما حتم التخلص منها بالذبح، إلى جانب تفشي بعض الأوبئة كالحمة القلاعية التي هلك الكثير من الأبقار.

2.2. الموارد البشرية: تعتمد الجزائر في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري بشكل كبير نظرا لأن معظم العمليات الفلاحية لازالت تنجز يدويا وهذا لتعذر مكننة بعض العمليات مما نتج عنه وجود يد عاملة كبيرة في هذا القطاع لكن مع تطور أسلوب العيش والحياة شهد هذا القطاع عزوفا من الشباب نتيجة هجرة العمالة إلى قطاعات أخرى والهجرة من الريف خاصة في فترة التسعينات بسبب تردي الوضع الأمني آنذاك لكن مع حلول الألفية الثالثة التي شهدت استقرار أمنيا واقتصاديا تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، واقع مكن البلاد من تحسين وضعها المالي لإعادة بناء اقتصاد يقوم على تفعيل الإنفاق الاجتماعي والتنمية بالتزامن مع زيادة الاستثمار النفطي. و انطلقت مخططات لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة بين 2001-2014 بقيمة 432 مليار دولار وكذا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والقروض المقدمة للفلاحين وصغار الفلاحين حيث عرفت القوة عاملة تطورا ملحوظا لكن بمقارنتها بنسبة العمالة الإجمالية تبقى نسبة العمالة الفلاحية منخفضة حيث قدرت سنة 2017 بحوالي 7.6% وهي نسبة متواضعة جدا وهذا نرجعه بالدرجة الأولى لتوجه الفكر المقاولاتي الشبابي إلى قطاع الخدمات والتجارة والبناء والأشغال العمومية .

3. الفجوة الغذائية في الجزائر

إن الحديث عن الفلاحة في الجزائر ليس بالأمر السهل لاعتبارات كثيرة، ذلك أن الجزائر تحتل اليوم المرتبة الثالثة ضمن قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية والفلاحية، بعدد سكان يتجاوز 40 مليون نسمة، وبفاتورة استيراد متوسطة تقدر بـ 7 مليار دولار سنويا. فالتوجهات ذات الطابع الصناعي "الصناعة المصنعة" المنتهجة منذ السبعينيات من جهة، و الإصلاحات الزراعية (التسيير الذاتي و الثورة الزراعية) المطبقة غداة الاستقلال من جهة أخرى تفسر من وجهة نظر أدبيات الاقتصاد المهيمن هذه التبعية الغذائية في الجزائر، بالإضافة إلى عدم استغلال الثروات الفلاحية، والإمكانات التقنية الضعيفة، وعلى

العموم فهي تكشف عن أزمة عميقة في قطاع الفلاحة، فالتبعية الغذائية في الجزائر ليست حدثا جديدا إذ أن هذا البلد لم يكن بمقدوره تغذية سكانه منذ ما يزيد عن نصف قرن، لكن من جهة أخرى يجب أن نعترف بالسياسة الزراعية الرشيدة التي انتهجها الرئيس الراحل هواري بومدين أو كما سمي بأبي الثورة الزراعية حيث ما نزال نتساءل عن الأسباب التي غيرت السياسة الزراعية في الجزائر، بعدما كانت الجزائر بلدا مصدرا للحبوب إلى أوروبا حتى وهي تحت سيطرة المحتل، إذ عرف هذا القطاع في تلك الفترة ازدهارا كبيرا، ما دفع الخبراء الاقتصاديين وأهل الاختصاص في عالم الزراعة إلى القول: إن استمرار الثورة الزراعية كان سيجعل من الجزائر يابان الوطن العربي

حيث ارتكزت سياسة الرئيس الراحل هواري بومدين على قطاع الفلاحة والتصنيع والثقافة، واعتبر أنه لا يمكن نجاح واحد من هذا الثلاثي دون الآخر، لأنه لا يمكن بناء صناعة دون وجود المادة الأولية، وكان يعتبر الزراعة المصدر الوحيد لهذه الأخيرة، بمعنى أنه لا يمكن فتح مصنع للطماطم المصبرة دون أن يكون لدينا مردود كافي من هذه المادة الغذائية الأساسية، كما أنه لا يمكن فتح كذلك مصنع للجبن إذا ما لم تكن لدينا ثروة حيوانية تدر الحليب الكافي لصناعة هذا الأخير.

1.3. نصيب القطاع الفلاحي من البرامج والمخططات التنموية (1967. 2014) :

إن الإستراتيجية التنموية التي تبنتها الجزائر عقب الاستقلال كانت بالأساس مرتكزة على استغلال موارد النفط وإعادة استثمارها لتنمية الإنتاج المحلي عن طريق الصناعات الثقيلة أي التصنيع والتوجه نحو الداخل¹¹، كما اهتمت بسياسة الإصلاح الزراعي والاهتمام بالمشكلات الريفية والتخطيط القوي ، فالنهوض بالزراعة في الجزائر لا يكفي بتوفير المادة الأولية وحدها أو توفير الآلات الزراعية الكافية، بل ينبغي النهوض بالمجتمع الريفي وبالفلاح على الخصوص، وذلك هو الطريق الذي سلكه الرئيس هواري بومدين عندما رفع التحديات، حيث بدأ بتوزيع آلاف الهكتارات على الفلاحين وتوفير لهم المساكن، من خلال مشروع ألف قرية سكنية للفلاحين وقضى على البيوت القصرية والأكواخ التي كان يقطنها الفلاحون، وأمدّه بكل الوسائل والإمكانات التي كان يحتاج إليها.

وفي ما يلي نوضح نصيب الفلاحة من مختلف البرامج التنموية منذ الاستقلال إلى غاية برامج الانعاش الاقتصادي للألفية الثالثة.

الجدول رقم (03): نصيب الفلاحة من البرامج التنموية 1967. 2014

البرامج التنموية	المبلغ الاجمالي مليار دج	نصيب الفلاحة مليار دج	نسبة الفلاحة من المبلغ الاجمالي
المخطط الثلاثي الأول 1967. 1969	9.1	1.9	21%
المخطط الرباعي الأول 1970. 1973	56.25	4.3	7.65%
المخطط الرباعي الثاني (1974. 1977)	520.5	8.2	1.58%
المخطط الخماسي الأول (1980. 1984)	400	47.1	11.77%
المخطط الخماسي الثاني 1985 . 1988	550	37	6.72%
برنامج دعم انعاش الاقتصادي 2001. 2004	525	65.3	12.43%
البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005. 2009	4202.7	337.2	8%
برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010. 2014	21124	1566	7.67%

المصدر: عجة الجيلالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار

الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص 126. 132 .

. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق ببيان السياسة العامة، برامج الانعاش

الاقتصادي.

الجدول أعلاه يبين أن نصيب القطاع الفلاحي من البرامج التنموية ضئيل منذ الاستقلال ولا يعكس حجم المبالغ التي رصدت له، خاصة في برامج الإنعاش الاقتصادي أين انتهجت الدولة منذ سنة 2000 سياسة مالية توسعية في تنفيذ برامج استثمارات عمومية ضخمة لمكافحة الفقر وخلق مناصب شغل، وضمان التوازن الجهوي وإحياء الفضاء الإقليمي، الهدف من هذه البرامج شراء السلم الاجتماعي بالدرجة الأولى، فمنذ 40 سنة من وفاة الرئيس بومدين تأخرت الجزائر في انتهاج سياسة "التجديد الريفي" بالرغم من الأموال الضخمة التي ضخّت في هذا القطاع بدليل أن نسبة اليد العاملة في قطاع الفلاحة شهدت تراجعاً كبيراً بحيث بلغت 28.07% سنة 1985 إلى 25% سنة 1999 بعدما كانت تصل إلى 60% في نهاية الستينيات¹² لتصل 7.6% عام 2018 كما أنها لا تشارك سوى بنحو 7 % من الإنتاج الداخلي الخام اليوم، ولم تعمل حتى على تحسين الأمن الغذائي.

2.3. واقع الأمن الغذائي في الجزائر:

أصبحت مشكلة الغذاء على رأس قائمة الموضوعات الرئيسية في العالم، وذلك منذ الأزمة العالمية للغذاء في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، والتي أدت إلى موت الملايين من الناس في قارات آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية بسبب المجاعة من جراء انخفاض إنتاج الحبوب في العالم، بفعل عامل الجفاف، وارتفاع أسعارها في السوق العالمية. وفي أعقاب هذه الأزمة أصدر المؤتمر العالمي للغذاء المنعقد في روما عام 1974 عدة توصيات أهمها إعداد نظام للأمن الغذائي عن طريق الاحتفاظ بمخزون دائم من المواد الغذائية الأساسية وضرورة إجراء تعديلات في الأنماط الزراعية، وتنظيم التجارة الدولية¹³.

وقد أسفرت العديد من الآراء والاتجاهات التي تبحث في مفهوم الأمن الغذائي لدولة ما عن تحديد عدة مفاهيم، فقد عرفته المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأنه " تحقيق اكتفاء ذاتي ، نسبيا في ميدان الغذاء بحيث يتمكن البلد أو مجموعة البلدان المتعاونة فيما بينها من التلبية محليا لأكثر قدر ممكن من الحاجات الغذائية لمجموعة المواطنين، وذلك دون الحاجة إلى طلب المعونة، أو الإستيراد من الخارج" ¹⁴ أما منظمة الأغذية والزراعة العالمية تعرف الأمن الغذائي بأنه " قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية إما بإنتاجها محليا، أو بإنتاج جزء منها واستيفاء باقي الاحتياجات من خلال توفير حصة كافية من عائد الصادرات الزراعية تستخدم في استيراد هذه الاحتياجات" ¹⁵.

فوجود مشكلة في الأمن الغذائي تعني وجود فجوة غذائية تقاس هذه الفجوة على أساس الفرق بين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة، وبين إجمالي المنتج منها محليا، وتلجأ الدول لسد هذه الفجوة عن طريق الإستيراد.

وبالرغم من أن الجزائر بلد زراعي بامتياز نظرا لمقوماتها الطبيعية والنباتية والحيوانية إلا أنها تقف اليوم عاجزة عن تأمين نفسها بالمواد الغذائية الأساسية، إذ تحولت إلى مستورد لها من دول الاتحاد الأوروبي وفرنسا على وجه الخصوص.

الجدول رقم (04): الميزان التجاري الجزائري 2015. 2017 القيمة: مليار دولار

2017		2016		2015		البيان
النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
34,76		30.02		29,61		الصادرات
32,86		28,22		28,02		الصادرات النفطية
100	1,9	100	1 ,8	100	1,59	الصادرات غير النفطية
72,63	1,38	73,33	1, 32	70,44	1,12	مواد نصف مصنعة
18,31	0.348	18,16	0.327	21	0,334	السلع الغذائية
3,89	0,074	3	0,054	2,71	0,016	تجهيزات صناعية
3,84	0,073	4,66	0,084	6,85	0,109	مواد خام
1,03	0,020	1,05	0,019	0,69	0,011	سلع استهلاكية غير غذائية
100	45,95	100	47,08	100	47,62	الواردات
4.35	2	3.39	1 ,6	3	1 .43	منتجات الطاقة والزيوت
1.21	0.560	0.69	0 .325	1,82	0,870	التجهيزات الفلاحية
18.8	8,675	17.87	8,415	19,56	9. 316	السلع الغذائية
18.39	8,45	17.72	8,34	18,22	8 .676	السلع الاستهلاكية غ غذائية

30.38	13,96	32.74	15,41	26,88	12,802	التجهيزات الصناعية
23.88	10,98	24.28	11,43	26,47	12.596	المواد نصف المصنعة
3.31	1,52	3.31	1,56	4,05	1.93	المواد الخام
11, 19		17,06		18,01		الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات المركز الوطني للمعلومات والإحصاء التابع للجمارك CNIS أفريل 2018

الجدول يوضح العجز في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع قيمة الواردات، وقد عرفت قيمة الواردات من المواد الغذائية انخفاضا طفيفا خلال سنة 2017، لكن أهميتها النسبية من مجمل قيمة الواردات السلعية الجزائرية تؤكد التبعية الغذائية للجزائر حيث أن قيمة الصادرات لا تغطي سوى 0.04% من قيمة الواردات وهذا ما يؤكد مشكلة الفجوة الغذائية في الجزائر التي تفاقت وتسارعت بشكل مخيف نتيجة انخفاض الانتاج الزراعي من حيث الكمية والقيمة، فالتجارة الخارجية للسلع الغذائية في الجزائر أصبحت اليوم تشكل تهديد للوضع الاقتصادي وحتى الاجتماعي والسياسي للبلاد.

فازدياد الطلب على المواد الغذائية بسبب الزيادة السكانية وزيادة متوسط الدخل وانخفاض الانتاج الزراعي كلها عوامل أدت إلى لجوء الدولة الى الاستيراد لتغطية الحاجات الأساسية المتزايدة، خاصة من الحبوب والبقول الجافة والزيوت والسكر والحليب هذه الأخيرة التي تعرف ندرة شديدة في السوق الوطنية. كما صنف الجزائر في المرتبة الثالثة بعد مصر واندونيسيا ضمن الدول العشر الأولى المستوردة للقمح والحبوب، إذ بلغت نسبة فاتورة استيراد الحبوب لوحدها نسبة 51% من الفاتورة الإجمالية لاستيراد المواد الغذائية لسنة 2018، كما تعتبر الجزائر من أكبر مستهلكي القمح حيث يقدر متوسط الاستهلاك الجزائري للقمح بـ 10 ملايين طن¹⁶، ونوضح ذلك في الجدول رقم 5 :

الجدول رقم (05): انتاج واستيراد الجزائر للقمح

الموسم الزراعي	الإنتاج مليون طن	الإستيراد مليون طن
2015. 2016	3.43	7.25
2016. 2017	3.47	8.14
2017. 2018	6.5	8.2

المصدر: من اعدا الباحثين بالإعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء ONS، والكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد 37.

الجدول يوضح تزايد إعتقاد الجزائر على العالم الخارجي في سد الجزء الأكبر من الاحتياجات الأساسية من القمح وهذا ما زاد في الفجوة الغذائية، مما ترتب عنه تحمل الجزائر لأعباء أكبر من جراء إرتفاع أسعاره وكذا أسعار المنتجات الغذائية الأساسية في السوق العالمية، وسيكون الأمر أكثر حدة عند

تحرير أسعار المنتجات الزراعية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية في حال انضمام الجزائر إليها، لأن المواد الغذائية الأساسية مدعمة بشكل كبير من طرف الدولة .

4. الفلاحة الجغرافيا الاقتصادية الجديدة للجزائر

تعد الجزائر من الدول النامية التي عكفت منذ استقلالها على اتخاذ إجراءات و تدابير لتنظيم سياستها التجارية الخارجية بما يخدم أهدافها الاقتصادية التي حددتها و التي تفرضها ظروف كل فترة حيث تنوعت هذه السياسات بتنوع الظروف الاقتصادية والايديولوجيات السياسية التي حكمت البلاد، بدءا بالرقابة الإدارية للتجارة الخارجية مرورا باحتكار الدولة وصولا إلى مرحلة الانفتاح و التحرير التجاري الذي لم يكن خيارا بالنسبة للجزائر و إنما حتمية فرضها التحول إلى اقتصاد السوق، والمنتبع لسياسة التجارة الخارجية الجزائرية يلاحظ هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على 97% من المداخل النفطية حيث أن سعر النفط مرتبط بتقلبات السوق النفطية العالمية التي انعكست على مؤشرات الاقتصاد الوطني بمجرد انخفاض أسعاره سنة 2014.

1.4. مساهمة القطاع الفلاحي في قضايا التنمية:

بالرغم من محاولة الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير تجارتها الخارجية ومنها تجارة المنتجات الفلاحية من خلال إعطاء القطاع الفلاحي دورا في ظل التنوع الاقتصادي، إلا أن مساهمته ظلت جد متواضعة حيث لم يساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات ولا في قضايا التنمية في الاقتصاد الوطني، ويمكن أن نوضح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر

البيان	2014	2015	2016
إجمالي عدد السكان مليون نسمة	39.11	39.96	40.83
عدد السكان الريفي مليون نسمة	9.7	10.3	10.4
المساحة الاجمالية هكتار	238 174 100	238 174 100	238 174 100
المساحة الزراعية الصالحة هكتار	42888555	43395254	43396164
المساحة الزراعية المستغلة هكتار	8 465 040	8 4888 345	8 494 570
الإنتاج الزراعي مليون طن	3.19	3.43	3.47
الصادرات خارج النفط مليار \$	1,59	1.9	1.8
الصادرات الفلاحية مليون دج	26179	23723.3	36118
الواردات الفلاحية مليون دج	754184.6	789238.6	779757.2
إجمالي الناتج المحلي مليون \$	213343	166894	158401
إجمالي الناتج الزراعي مليون \$	21966	19718	19476

12117	11931	11454	إجمالي القوى العاملة ألف نسمة
2545	4959	2550	القوة العاملة الزراعية ألف نسمة

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد 37.

من الجدول نلاحظ أن مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني ضعيفة جدا بالرغم من زيادة كمية الانتاج الفلاحي إلا أنه لم يغطي الطلب المتزايد، مما نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع حيث أن نسبة تغطية الصادرات للواردات (الفلاحية) لم تتجاوز في أحسن الأحوال 0.05% مما يزيد في الفجوة الغذائية.

كما أن الاهتمام بقضايا التشغيل من أهم التحديات التي تواجهها الجزائر حيث سعت منذ استقلالها إلى دعم التشغيل من خلال جهودها التنموية لتفعيل وتحريك سوق العمل إدراكا منها أن البطالة تعيق النمو الاقتصادي والتنمية العادلة المستدامة، حيث أن القوى العاملة الزراعية تمثل 21% من إجمالي القوى العاملة، كما أن المناصب المنشأة للقطاع الفلاحي في المشاريع الاستثمارية للفترة 2002-2017 لم تتعدى 4,49% بـ 1342 مشروع من مجموع 63235 مشروع إستثماري¹⁷، كما أن الأهمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي تقاس بآثارها على الناتج المحلي الإجمالي، ونجد أن مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي مساهمة ضعيفة حوالي 12% وهذا راجع إلى الإعتماد الكلي على عائدات النفط باعتبار قطاع المحروقات في الجزائر هو القطاع الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية بوتيرة أسرع.

2.4. تفعيل دور القطاع الفلاحي لمواجهة أزمة انخفاض أسعار النفط مارس 2020:

إن الهدف الرئيسي الذي جاء به المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خاصة في المناطق الريفية والصحراوية، مما جعل الدولة تعمل على إنشاء مجموعة من الصناديق الفلاحية منها الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي ليختص في دعم الاستثمارات الفلاحية فقط، وإنشاء الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، كما أنشأت صندوق الصحة الحيوانية والوقاية النباتية، وصندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي بالهضاب العليا¹⁸، كل هذه الصناديق جعلت الدولة تخصص مبالغ مالية ضخمة فاقت 30 مليار دولار إلا أنها لم تحقق الهدف الأهم وهو تعزيز الأمن الغذائي الذي يعد أهم عنصر للسيادة الوطنية فالأمن الغذائي من الأمن القومي.

كل هذا يؤكد أن القطاع الفلاحي لم يكن في الأولويات التنموية للحكومات المتعاقبة حيث ظل قطاعا هامشيا. وظل الاقتصاد الوطني يعتمد على العائدات النفطية بالرغم من أزمة 2014، لتعاود أسعار النفط في الانخفاض أكثر هذه الأيام وتصل في 9 مارس 2020 إلى أقل من 30 دولار للبرميل، لتشكل صدمة للاقتصاد الوطني حيث يتوقع الخبراء المزيد من الهبوط خصوصا مع استمرار نقشي

فيروس "كورونا" وتأثيره المباشر على الأسعار وعلى الطلب على الطاقة في جميع أنحاء العالم، خاصة في الصين، التي تعد اليوم المستورد الأكبر للنفط الخام، حيث تستهلك حوالي 10 ملايين برميل يوميا. هذا الوضع يندرج بأزمة خطيرة تلوح في الأفق ستمس كل اقتصاديات العالم، واقتصاد الجزائر بالخصوص، كون النفط المصدر الرئيسي لموارد البلاد، مما سيضع الحكومة أمام اختبار صعب حول كيفية تسيير هذه الأزمة، خاصة مع إعلان السعودية رفع الإنتاج وتخفيض الأسعار، وفشل منظمة "الأوبك" وحلفائها في الوصول إلى اتفاق مع روسيا لتخفيض جديد في الإنتاج، وقد يطرح هذا الوضع المفاجئ العديد من التساؤلات حول كيفية مواجهة الحكومة الجزائرية هذا الانخفاض الحاد خاصة وأنها كانت تتوقع وفقا لقانون المالية 2020 (الذي حدد 50 دولار للبرميل كسعر مرجعي) انتعاشا في الأسعار وزيادة في المداخيل.

وبعملية حسابية بسيطة فإن الجزائر سوف تخسر هذه السنة 2020 ما يناهز 35 مليون دولار يوميا بسبب تهاوي أسعار النفط من 65 دولار مطلع هذا العام إلى 35 دولار للبرميل في الفترة الأخيرة، باعتبار أن الجزائر تنتج يوميا نحو مليون و 50 ألف برميل من النفط، مع احتساب حصتها من التخفيض، فكيف سيتم تسيير هذه "الأزمة" في ظل اقتصاد هش يعتمد على الجباية النفطية؟ ولتفادي مخاطر مشكلة الفجوة الغذائية في الجزائر وتحقيق الأمن الغذائي يجب إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي، خاصة وأن الجزائر تمتلك من المقومات ما يجعلها بلد زراعي وليس ريعي، لذا فالنهوض بالقطاع الفلاحي يتطلب:

- جعل الفلاحة ضمن أولويات السياسات التنموية للبلد بتخصيص نسبة معتبرة من ميزانيتها للإنفاق العام على البحث والتطوير الزراعي الذي يعتبر واحد من أهم مؤشرات الأمن الغذائي، مع تقديم الدعم المالي اللازم وتشجيع المشاريع الاستثمارية الفلاحية بتوفير القروض الملائمة للفلاحين وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

- توسيع رقعة الأراضي المزروعة سنويا (التنمية الزراعية الأفقية) من الحبوب والبقول الجافة التي تجاوزت فاتورة استيرادها نسبة 50% من مجموع السلع الغذائية المستوردة، مع تحسين معدلاتها وذلك من خلال اختبار التربة المناسبة وإعداد الأرض إعدادا جيدا في المواعيد الأكثر ملائمة للزراعة ؛

- الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره¹⁹؛

- توفير كل مستلزمات الإنتاج الزراعي من البذور المحسنة والأسمدة والمبيدات الكيماوية والآلات الزراعية؛

- رسم سياسة تصديرية واضحة تسهر عليها الجهات الرسمية في مقدمتها وزارة الفلاحة ووزارة التجارة مع السفارات الجزائرية بالخارج لفتح الأبواب أمام الفلاحين من أجل تسهيل تصدير منتجاتهم إلى الخارج؛

- تشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي بصفة جدية بتوفير الحماية الاجتماعية لهم (نتيجة نفور اليد العاملة خاصة إلى قطاع التجارة والخدمات)؛

- إن مشكلة بعض المنتجات الفلاحية في الجزائر لا تتعلق بكمية الإنتاج ولا بنوعيته بل هناك فائضا منها في السنوات القليلة الماضية كان بإمكانها أن تشكل بديلا حقيقيا عن المداخل الضائعة نتيجة تراجع سعر المحروقات لكن الإشكال يكمن في التوزيع والتسويق، بمعنى غياب سلاسل الإمداد في إيصال المنتج من الفلاح إلى المصانع في الوقت المناسب والدليل على ذلك تعرض الكثير من المنتجات للتلف مما اضطر مثلا: فلاحو واد سوف إلى رمي الطماطم و البطاطا لكثرة إنتاجها وغياب وسائل تخزينها و تسويقها، إلا أن الحل يكمن في إنشاء مصانع التحويل بالقرب من أماكن إنتاجها. فالمحاصيل الصناعية من المحاصيل الحقلية الهامة من النواحي الزراعية والصناعية والاستهلاكية، لذلك يجب على الدولة الاهتمام بالصناعة الغذائية وتطويرها خاصة الطماطم الصناعية ليتم منع استيرادها نهائيا.

5. خاتمة:

تعاني الجزائر في الوقت الراهن مشكلة غذائية تتمثل أساسا في تزايد الاعتماد على الاستيراد في سد الجزء الأكبر من الاحتياجات الغذائية الأساسية، ناهيك عن ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون الفقر وسوء التغذية، ويمكن أن تزيد هذه المشكلة حدة في الوقت الراهن خاصة بعد الانخفاض الحاد والمفاجئ لأسعار النفط منذ 9 مارس 2020، غير أنه كان يمكن للحكومة تجاوز هذه الأزمة بوضع إجراءات استعجالية أثناء الانخفاض الأول سنة 2014 أهمها النهوض بالقطاع الفلاحي هذا القطاع الذي لا يتأثر لا بانخفاض ولا بارتفاع أسعار النفط، فهو الكفيل بتحسين أداء الاقتصاد وتعزيز استقراره وضمان استدامته، والأهم من ذلك يحقق الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد موجه نحو التنوع والنمو باعتماد الفلاحة الحل الأنجع والأنسب، حيث أن كل السياسات الزراعية التي انتهجتها الجزائر كانت في الغالب ظرفية، لذلك أن الأوان إلى التوجه نحو القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي وتوجه مستقبلي يضمن حماية الاقتصاد الوطني إلى أقصى حد من تقلبات السوق النفطية العالمية، وحتى تؤدي الفلاحة الدور المنوط لها في تحقيق التنمية الاقتصادية نقترح ما يلي :

- حتى يستطيع الفلاح والمزارع من زيادة الإنتاجية وجودتها سواء كانت أصناف نباتية أو حيوانية أو معاملات زراعية، يجب على الدولة تشجيع الاستثمار الفلاحي بتقديم التمويل اللازم لشراء مدخلات الإنتاج من أدوات ومعدات وأسمدة دون عناء، وتسهيل وصول منتجاتهم إلى الأسواق مما يضمن لهم توازن بين أسعار المدخلات وأسعار المنتجات يترك لهم عائدا يتناسب مع جهدهم حتى يشجعهم على مواصلة الإنتاج أكثر؛

- إن التنمية الريفية كانت ولا زالت تشكل السبيل الرئيسي في القضاء على الجوع والفقر، ولكي يكون التحول الريفي شموليا، ينبغي أن يركز على ربط المدن والبلدات والمناطق الريفية بقطاع الصناعات الزراعية التنموية والبنية التحتية بما في ذلك تشجيع المستثمرات الفلاحية، مما يساهم في تمركز التحضر وتوزيع فرص العمل؛

- اتخاذ قرار بإسقاط حقوق المستفيدين الذين لم يقوموا بعملية استصلاح واستغلال الأراضي واسترجاعها، حتى يتم منحها من جديد لطالبي آخرين فالأرض لمن يخدمها (نقصد هنا القطع الزراعية التي قدمتها الدولة ضمن "عقود الامتياز والتي لم تستغل في المخطط الخماسي الأول 2004-2009)؛
- أما على المستوى العربي لا بد من تفعيل مقومات التعاون والتكامل الزراعي العربي لأن جهود العمل المشترك على أرض الواقع محصورة في نطاق ضيق ومحدود لا تعكس التطورات العالمية والإقليمية التي تفرضها التكتلات الاقتصادية (الاتحاد الاوربي، اتحاد آسيان، إتحاد دول بريكس...) ففضية الزراعة والأمن الغذائي تمثل أولوية قصوى كهدف أساسي للتكامل الزراعي العربي، لأن الموارد الزراعية العربية على المستوى القطري تتصف بالندرة لكن على المستوى القومي العربي ذات وفرة نسبية تحقق مستويات أفضل للأمن الغذائي العربي.

6. الإحالات والمراجع:

- ¹ -عمر سعود، عبد القادر شرشار، الفلاحة في الجزائر من الثروات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية، مجلة انسانيات، على الموقع: <https://journals.openedition.org/insaniyat/7027>
- ² -مراد الشوابكة، أهم الثروات الطبيعية في الجزائر، على الموقع : <http://mawdoo3.com> consulter le 12\2\2018
- ³ -بوعريوة ربيع، القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر المتوسط، مؤتمر دولي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، يومي 24 25 ماي 2017، ص3.
- ⁴ Rapport d'information déposé en application de l'article 145 du Règlement par la Commission des Affaires Étrangères de France en conclusion des travaux d'une mission d'information constituée le 5 octobre 2010 sur La géopolitique de l'eau, 2011.
- ⁵ -Hamiche A, Stambouli A and Flazi S, 2016. 'A review on the water and energy sectors in Algeria: Current forecasts, scenario and sustainability issues'. *Renewable and Sustainable Energy Reviews*, 41:261-276.
- ⁶ -ouchekima B, Bechki D, Bouguettaia H, Boughali S and Tayeb Meftah M., 'The underground brackish waters in South Algeria: Potential and viable resources'. Laboratoire de Développement des Energies Nouvelles et Renouvelables dans les Zones Arides Sahariennes, Université de Ouargla 2008
- ⁷ -Safar-Zitoun M, *Plan National Secheresse Algerie: Deuxième Version*. Convention des Nations Unies de Lutte contre la Désertification 2018
- ⁸ -Mozas M and Ghosn A., État des lieux du secteur de l'eau en Algérie. IPAMED.2013
- ⁹ -الديوان الوطني للإحصاءONS، نتائج 2012/2015 نتائج 2013 2017
- ¹⁰ -مراد الشوابكة، مرجع سابق.
- ¹¹ -عجة الجبالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007 ص 29.28.
- ¹² -مديني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008 ص 168. 169.
- ¹³ -عادل محمد خليفة غانم، قضية الأمن الغذائي في مصر (دراسة تحليلية)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 3.
- ¹⁴ -عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، دون سنة، ص 11
- ¹⁵ -عيسى بن ناصر، نفس المرجع، ص 11.
- ¹⁶ -حفيظ صواليلي: الجزائر من أكبر مستهلكي ومستوردي القمح، على الموقع:

consulter le:2210812018

<https://www.elkhabar.com/press/article/142304>

¹⁷ -الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI ، أوت 2018.

¹⁸ -علة مراد، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي، المؤتمر الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014، ص9.

¹⁹ -باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح جامعة الجزائر، مجلة الباحث العدد 2، 2003 ص109.